

# تحرك عاجل

## بدء محاكمة خالدة جرار يثير تساؤلات

بدأت يوم 25 أغسطس/آب 2015 محاكمة خالدة جرار أمام محكمة عسكرية إسرائيلية. وقد تراجع اثنان من شهود الادعاء عن أقوالهما، وقالوا إن السلطات الإسرائيلية انتزعت هذه الأقوال منهما بالإكراه.

بدأت يوم 25 أغسطس/آب 2015 محاكمة عضوة المجلس التشريعي الفلسطيني خالدة جرار، والتي تأخرت طويلاً، وذلك أمام محكمة عسكرية. وقد قبضت عليها قوات الأمن الإسرائيلية يوم 2 إبريل/نيسان 2015. وتتعلق التهم الموجهة إليها بعضويتها في حزب سياسي محظور وله جناح مسلح، وهو "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، وكذلك بالتحريض على اختطاف جنود إسرائيليين، وهو اتهام لا أساس له، على حد قول فريق الدفاع عنها.

وقد جاءت أدلة الادعاء ضد خالدة جرار من خلال أقوال لسجناء فلسطينيين سابقين وحاليين خلال استجوابهم على أيدي جهاز الأمن الإسرائيلي. إلا إنه خلال جلسة يوم 25 أغسطس/آب 2015، تراجع أول اثنين من الشهود عن الأقوال التي سبق أن أدليا بها، وقالوا إنها كانت تحت الإكراه. وذكرت منظمة "الضمير"، وهي منظمة غير حكومية تدافع عن حقوق السجناء الفلسطينيين وتمثل خالدة جرار في المحكمة، أن الشاهدين وصفاً أشكالا من "الضغوط والمعاملة السيئة خلال التحقيق، بما في ذلك الحرمان من النوم، والتكبير في أوضاع مؤلمة لساعات طويلة، فضلاً عن التهديد بمزيد من التعذيب وبعثال أقارب من الأسرة".

وبالرغم من ذلك، فقد دفع الادعاء بأن الشاهدين يكذبان، وأمر القاضي بعدم استبعاد الأقوال الأصلية. ويذكر أن الإجراءات أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، حيث يفتقر القضاء العسكري للاستقلال وتثور شكوك جدية عن حياد القضاة العسكريين. وكثيراً ما تستند أحكام الإدانة بالأساس إلى "اعترافات" من المتهمين أو إلى أقوال شهود، ويتم التراجع عنها لاحقاً على اعتبار أنها انتزعت بالإكراه. وعادةً ما يتعرض السجناء والمعتقلون الفلسطينيون للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة لدى القبض عليهم وخلال التحقيق معهم.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العبرية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- حث السلطات الإسرائيلية على ضمان إجراء تحقيق فعال على وجه السرعة، تتولاه هيئة تتسم بالاستقلال والنزاهة، في الشكاوى والأنباء القائلة بأن عدداً من المعتقلين والسجناء قد تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة؛
- التعبير عن القلق من أن الإجراءات أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية تتسم بمثالب جمّة، ومطالبة السلطات الإسرائيلية بأن تكفل حصول خالدة جرار على محاكمة عاجلة تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، مع عدم الاعتداد بأية أقوال تم الحصول عليها من خلال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

**ويُرجى إرسال المناشدات، قبل يوم 9 أكتوبر/تشرين الأول 2015، إلى كل من:**  
**النائب العام العسكري**

السيد العميد/ داني عفروني  
Brigadier General Danny Efroni  
Hakiry, Tel Aviv, Israel  
Fax: +972 3 569 4526  
Email: avi\_n@idf.gov.il

**قائد قوات حش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية**

السيد اللواء/ روني نوما  
قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية والمنطقة الوسطى  
Major-General Roni Numa  
GOC Central Command  
Military Post 01149, Battalion 877  
Israel Defense Forces, Israel  
Fax: +972 2 530 5741, +972 2 530 5724

**وُترسل نسخ من المناشدات إلى:**

**وزير الدفاع**  
السيد الوزير/ موشيه يعلون  
وزير الدفاع  
Moshe Ya'alon  
Ministry of Defence  
Tel Aviv 61909, Israel  
Email: minister@mod.gov.il  
pniot@mod.gov.il  
Fax: +972 3 691 6940

**كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.  
ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه على النحو التالي:**

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد  
الموعد المحدد.

هذا هو التحديث السادس للتحرك العاجل رقم: UA: 81/15. لمزيد من المعلومات، انظر:  
<https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/2266/2015/en/>

# تحرك عاجل

## بدء محاكمة خالدة جرار يثير تساؤلات

### معلومات إضافية

تحتجز خالدة جرار في سجن هشارون في إسرائيل. وقد أنشئ نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية لمحاكمة الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين يُتهمون في قضايا أمنية. ولهذه المحاكم ولاية قضائية لمحاكمة المواطنين الإسرائيليين المقيمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن هذا لم يحدث مطلقاً. ويُعين القضاة وممثلو الادعاء من صفوف الجيش الإسرائيلي. ويُعين القضاة بقرار من القائد العسكري الإقليمي بناء على توصية من النائب العام العسكري، وتتم ترقيتهم في جميع الحالات تقريباً من صفوف ممثلي الادعاء. وبمجرد تعيين القضاة، لا يكون من حقهم الثبات في وظائفهم بل يمكن عزلهم في أي وقت بقرار من القائد الإقليمي. وتثور شكوك جدية عن حياد القضاة.

وكثيراً ما تستند أدلة الادعاء في المحاكمات بالأساس إلى "اعترافات" أو أقوال شهود تكون مثار خلاف، حيث تراجع بعضهم عنها لاحقاً وقالوا إنها انتزعت بالإكراه. ففي عام 2010، على سبيل المثال، أدانت محكمة عسكرية داعية حقوق الإنسان عبد الله أبو رحمة بتهمة "التحريض" و"تنظيم مظاهرة غير قانونية والمشاركة فيها". واعتمد قرار القاضي على أقوال ثلاثة أطفال، تراجعوا عنها لاحقاً في المحكمة وقالوا إنهم أُجبروا على الإدلاء بها. وعادةً ما يلجأ المتهمون إلى تسويات تقوم على اعترافهم بالجرم، حتى وإن كانوا أبرياء، لأنهم لا يثقون في أنهم سينالون محاكمة عادلة، ومن ثم يشعرون بأنهم لا يملكون خياراً آخر سوى القبول بالاعتراف بالجرم مما يؤدي إلى الحكم عليهم بأحكام سجن مخففة.

وكثيراً ما يتعرض المعتقلون الفلسطينيون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي مسؤولي الأمن الإسرائيليين، وخاصة مسؤولي جهاز الأمن الداخلي، الذين يحتجزون المعتقلين خلال التحقيق بمعزل عن العالم الخارجي لعدة أيام بل وأسابيع في بعض الحالات. ومن بين الأساليب المستخدمة الاعتداء البدني، من قبيل الصفع والخنق، والتكبييل بالسلاسل والإبقاء في أوضاع مؤلمة لفترات طويلة، والحرمان من النوم، فضلاً عن تهديد المعتقلين وأفراد أسرهم. وتتقاعس السلطات الإسرائيلية بشكل مستمر عن اتخاذ الخطوات اللازمة سواء لمنع التعذيب أو لإجراء تحقيقات مستقلة حين يدعي المعتقلون وقوع التعذيب، وهو الأمر الذي يعزز مناخ الإفلات من العقاب.

وقد تعرضت خالدة جرار للمضايقة والترهيب على أيدي السلطات الإسرائيلية على مدى عقود. فقد أعلنت السلطات مراراً أنها تمثل خطراً أمنياً، ولكنها لم توجه لها أية تهمة جنائية قبل إبريل/نيسان 2015. وقد قبض على خالدة جرار من منزلها في مدينة رام الله بالضفة الغربية المحتلة، على أيدي جنود من الجيش الإسرائيلي، يوم 2 إبريل/نيسان 2015، ووضعت رهن الاحتجاز الإداري. وفي جلسة النظر في أمر الاحتجاز الإداري الصادر ضدها، والتي عُقدت 15 إبريل/نيسان 2015، وجه لها الادعاء العسكري 12 تهمة تتعلق بعضويتها في "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، والتحريض على اختطاف جنود إسرائيليين، وهو اتهام لا أساس له على حد قول فريق الدفاع عنها. ويقول الجيش الإسرائيلي إن لديه شهادات من 17 من السجناء الفلسطينيين السابقين والحاليين تفيد بأنهم سمعوا خالدة جرار تدعو إلى اختطاف جنود إسرائيليين، وهو قول نفته خالدة جرار بشدة.

الاسم: خالدة جرار  
النوع: أنثى